

استكمال إجراءات المشروع الصيني لتطوير ميناء عدن



واشنطن / سبأ
أعلن صندوق النقد الدولي مساء أمس عن موافقة المجلس التنفيذي للصندوق في اجتماعه على اتفاق مدته ثلاث سنوات يتيح للجمهورية اليمنية الاستفادة من التسهيلات الائتمانية الممددة بقيمة تعادل 365.25 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي ما يعادل (552.9 مليون دولار أمريكي) لمساعدتها في دفع جهودها لتحقيق نمو يعيد بالنفع على كل شرائح السكان.

وقال الصندوق في بلاغ أصدره مساء أمس: "وفي ضوء قرار المجلس التنفيذي، سيبدأ اليمن صرف مبلغ فوري يعادل 48.74 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 73.8 مليون دولار أمريكي)، على أن يتم صرف المبالغ المتبقية على دفعات نصف سنوية ترتزتها بإجراء ست مراجعات.

وقال نائب المدير العام -رئيس المجلس التنفيذي بالنيابة ناويوكي شينوهارا: "بلدت السلطات اليمنية جهودها محمودة لدعم الاستقرار الاقتصادي الكلي والنمو، ومع ذلك، فقد ظلت التحديات السياسية والأمنية تفرض عبثاً على مناخ السياسات والنتائج الاقتصادية، وعلى وجه الخصوص، ضعفت أرصدة المالية العامة والحسابات الخارجية بسبب فترات التأخير في إجراء الإصلاحات الأساسية وزيادة أعمال التخريب لمنشآت النفط.. لافتاً إلى أن التحديات الرئيسية التي تواجه اليمن في الفترة المقبلة، تتمثل في تحسين وضع المالية العامة والحسابات الخارجية، إلى جانب دعم النمو الاحتوائي وخلق فرص العمل.

وأضاف "لقد أطلقت السلطات برنامجاً اقتصادياً طموحاً لمواجهة هذه التحديات وتخفيف البطالة المرتفعة على أساس دائم والحد من انتشار الفقر".

وأوضح أن برنامج السلطات، الذي يدعمه اتفاق بين اليمن والصندوق لمدة ثلاث سنوات في إطار التسهيل الائتماني الممدد، يهدف إلى معالجة احتياجات ميزان المدفوعات وسد فجوة التمويل في المالية العامة والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي، مع حماية فئات السكان الأشد احتياجاً.

وتطرق نائب مدير عام الصندوق إلى الإصلاحات التي تتخذها الحكومة اليمنية ومنها رفع الدعم عن المشتقات النفطية في إطار حزمة الإصلاحات التي تشمل إلغاء التدرج في دعم المشتقات النفطية نظراً لضخامتة وعدم جدواه.. مبيناً أنه قد تم بالفعل اتخاذ الخطوة الأولى في هذا الاتجاه وسوف تكتملها المعالجات للأثار الاجتماعية من خلال اعتماد حالات جديدة في شبكة الضمان

استعراض مشروع موازنة حزموت للعام 2015م

المكلا/ سبأ
ناقشت لجنة الخطة والموازنة بمحافظة حزموت في اجتماعها أمس بالوكالة برئاسة الأمين العام للمجلس المحلي بمحافظة صالح عبود العمري التقارير المقدمة من المرافق ووحدات السلطة المحلية بشأن إعداد مشروع الموازنة التقديرية والبرنامج الاستثماري للعام 2015م. وأستعرض الاجتماع الذي حضره وكيل المحافظة المساعد للشؤون الفنية المهندس محمد أحمد العمودي الكتاب الدوري بشأن إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة لسنة المالية 2015م وما تم إنجازه من البرنامج الاستثماري للمحافظة لعام 2014م. وشدد الاجتماع على ضرورة استكمال المناقشات لمشروع الخطة والموازنة مع الجهات المختصة في مكنتي المالية والتخطيط والتنمية في موعد أقصاه الأربعاء القادم بهدف مراجعتها وإقرارها بصفتها النهائية. وأشادت اللجنة بالمجلس المحلي في مديريته ودعوتها للتزامه بالبرنامج الزمني المحدد لتقديم مشروع الخطة والموازنة ومناقشته ومراجعتها مع الجهة المختصة.

تمويل 356 مشروعاً بتكلفة 146 مليون ريال بحزموت

المكلاء/ أحمد محمد بن زاهر

مول صندوق الصناعات والمنشآت الصغيرة بمحافظة حزموت خلال الأول من العام الجاري 2014م (356) مشروعاً صغيراً ومنشأة صغيرة مدرة للدخل بمبلغ إجمالي (146 مليوناً و460) ألف ريال حيث استفاد منها (356) شخصاً بينهم (95) امرأة. وأوضحت ذلك للثورة الأخت/ عليا فيصل بن كوير مديرة صندوق الصناعات والمنشآت الصغيرة بمحافظة حزموت مشيرة إلى أن هذه المشاريع تم تمويلها بتنوع ما بين إنتاجية وخدمية وتجارية حيث ساهمت هذه المشاريع في تنشيط الحركة التجارية والاقتصادية بالمحافظة وساهمت في التخفيف من البطالة. وأشارت الأخت/ مديرة فرع الصندوق بحزموت إلى أن الصندوق لدية خلال العام الجاري 2014م العديد من البرامج التوسعية لتمويل العديد من الصناعات والمنشآت الاقتصادية الصغيرة بالمحافظة وخاصة المهنية والحرفية والتي تساهم في تنشيط الحركة الاقتصادية والتجارية في البلاد.

مناقشة سير إعداد مشروع موازنة السلطة المحلية بشبوة

شبووة/ سبأ
ناقش اجتماع محافظة شبوة أمس برئاسة وكيل المحافظة فهد سالم الطوسلي وناصر محمد القميشي سير إعداد مشروع موازنة السلطة المحلية والإطار المتوسط لها للأعوام 2015م-2017م. واستعرض الاجتماع الذي ضم مدراء عموم المديرية وأمناء المجالس المحلية واللجنة الفنية لإعداد الموازنة، التوجهات الخاصة بموازنة الأعوام القادمة والمحددات الرئيسية لها. وفي اللقاء أشار الطوسلي إلى أهمية تلك التوجهات بهدف مصلحة المحافظة وضمان تنفيذ المشاريع العنقدة لها أولاً بأول بدلا من ترحيل الكثير منها لسنوات طويلة.. موجهاً مدراء المديرية بإنجاز مشاريع خطط موازنتها خلال فترة لا تتجاوز العاشر من سبتمبر الجاري.

وشدد صندوق النقد الدولي في ختام البلاغ أن دعم المجتمع الدولي لليمن سيظل ضرورياً في الفترة القادمة.

صندوق النقد يقدم تسهيلاً آتانيا لليمن بمبلغ يتجاوز نصف مليار دولار أمريكي لـ 3 سنوات

الاجتماعي بمايكفل وصول الدعم بدقة إلى الفقراء. وأردف قائلاً: "هناك تدابير أخرى على صعيد المالية العامة ستهدف إلى تخفيف عجز الموازنة على المدى المتوسط عن طريق إصلاح الخدمة المدنية وتحسين الامتثال الضريبي..". موضحاً أن هذه التدابير ستؤدي أيضاً إلى تحرير موارد الموازنة للإنفاق على احتياجات البنية التحتية والمصرفيات الاجتماعية.

واستطرد قائلاً "وللحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي على المدى القصير، ينبغي أن يعيد البنك المركزي اليمني سياسته النقدية حسب الحاجة للحد من تأثير إصلاح الدعم على التضخم، وينبغي أيضاً مواصلة تحسين الإطار النقدي لتعزيز نقل أثر تغييرات السياسة ودعم المزيد من المرونة في سعر الصرف.. مؤكداً في ذات الوقت على أهمية إصلاحات القطاع المالي التي تعتمده السلطات إجراءها بهدف تعزيز التنظيم والرقابة في القطاع المصرفي إلى جانب تقوية البنية التحتية السوقية."

وتضمن البلاغ الصحفي الصادر عن الصندوق عرضاً للتطورات الاقتصادية في اليمن.. موضحاً أن موقف الاقتصاد الكلي ظل مستقرًا نسبيًا في عام 2013، كما ظل النمو في حدود معتدلة. وقال: "استمر النمو المطرد خارج قطاع الهيدروكربونات بمعدل 4% تقريبا، بينما شهد النمو تحسناً قويا في قطاع الهيدروكربونات، مما عوض جانباً من انخفاض الناتج النقدي في السنتين السابقتين".

ومضى قائلاً: "ونتيجة لذلك، من المقدر أن يكون نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي قد تضاعف إلى ما يقرب من 5%، وفي نفس الوقت، حدث ارتفاع طفيف في متوسط التضخم ليصل إلى 11% (صعوداً من حوالي 10% في العام السابق)، وظل سعر الصرف مستقرًا.. بينما سجل التضخم بعض الانخفاض في النصف الأول من عام 2014، لكن إنتاج النفط انخفض بسبب أعمال التخريب، مما أدى إلى نقص حاد في إمدادات الوقود والكهرباء".

وأردف: "وقد حقق اليمن تقدماً في عملية التحول السياسي منذ أزمة عام 2011، غير أن التعافي الاقتصادي ما يزال غير كاف لتخفيف مستويات البطالة والفقر المرتفعة.. فمد بلغ المعدل المتوسط لنمو إجمالي الناتج المحلي أقل من 1.5% سنوياً قبل أزمة 2011 ثم تراجع منذ ذلك الحين".

وتابع: "ويبلغ الفقر وبطالة الشباب في اليمن حوالي 54% و 45% على الترتيب، وهما من أعلى المعدلات على مستوى العالم، وكذلك استمر تراجع

والتحسينات في البنية التحتية، ولا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر مركزاً في قطاع الهيدروكربونات الذي يُشغّل نسبة بسيطة من القوة العاملة". وأوضح البلاغ أن برنامج السلطات، الذي يدعمه اتفاق بين اليمن والصندوق لمدة ثلاث سنوات يكرس لمواجهة الموقف الاقتصادي سريع التدهور في اليمن خلال النصف الأول من عام 2014، حيث شرعت السلطات في برنامج جرىء للإصلاح الاقتصادي بغية التصدي للتراجع الذي طرأ مؤخراً على أوضاع الاقتصاد الكلي، ودعم النمو، وتشجيع خلق فرص العمل، وحماية الفقراء.

وقال: "ورغم التحديات السياسية، يضم برنامج السلطات مجموعة قوية من تدابير السياسة والإصلاحات الهيكلية مع دعم تمويلي خارجي". وأبرز البلاغ أهم العناصر في البرنامج الذي يدعم صندوق النقد الدولي والتي تشمل التالي:

- تعزيز التصحيح المالي وحماية الفقراء: ويتحقق ذلك من خلال إصلاحات لتخفيض الدعم غير الموجه، واحتواء فاتورة الأجور، وتعزيز امتثال كبار المكلفين الضريبيين. وستتم زيادة التحويلات النقدية الموجهة للفقراء بنسبة 50% عقب تعديل أسعار الوقود، كما ستتم زيادة الاستثمار في البنية التحتية بالتدرج بغية إعطاء دفعة لخلق فرص العمل وتحقيق النمو الممكن. وستعمل الحكومة أيضاً على تحسين إدارة المالية العامة.

- الاحتفاظ بسياسات رشيدة للنقد والموارد: وسوف تهدف هذه السياسات إلى احتواء التضخم، وتعزيز التنافسية، وتجنب تقلب سعر الصرف مع الحفاظ على احتياطات النقد الأجنبي.

- إصلاح القطاع المالي، وتحسين الحوكمة، وتشجيع النمو الاحتوائي بقيادة القطاع الخاص: تهدف الإصلاحات الرئيسية إلى تعزيز الرقابة الموحدة والعبارة للحدود، ووضع تشريعات لمعالجة المخاطر الخاصة بالصرافة الإسلامية، وتعزيز صلاحيات البنك المركزي اليمني في ما يتعلق بتسوية أوضاع البنوك. وتشمل إصلاحات الحوكمة تحسين مناخ الأعمال، والشفافية، والمساءلة. وهناك إصلاحات إضافية تهدف إلى تعزيز القدرة التنفيذية للحكومة من أجل المساعدة في تعبئة دعم المانحين وتحسين الاستثمار في البنية التحتية العامة.

وتابع: "ويبلغ الفقر وبطالة الشباب في اليمن حوالي 54% و 45% على الترتيب، وهما من أعلى المعدلات على مستوى العالم، وكذلك استمر تراجع

برامج لتنمية المجتمعات المحلية

البنك الدولي: المشاريع كثيفة العمالة مفتاح التنمية المحلية في اليمن

يقول تقرير البنك الدولي أنه يعيش نحو 70% من سكان اليمن البالغ عددهم 22.5 مليون نسمة يعيشون في مناطق ريفية، ويتركز الفقر في أوساط هؤلاء السكان، حيث ترتفع معدلات الفقر بدرجة كبيرة عن المتوسط القومي.

وقد ساعدت الأراضي الجبلية الوعرة وعزلة القرى الصغيرة، إضافة إلى نقص الطرق الملائمة، على عزل كثير منها عن مراكز النشاط الاقتصادي وحرمانها من الخدمات الأساسية.

ويرى خبراء البنك الدولي أن المجتمعات المحلية يجب أن تكون مسؤولة عن تحديد ما تحتاجه من مشاريع البنية التحتية. ولم يمكن هذا من المجتمعات المحلية وضمان مسؤوليتها عن المشاريع فحسب، بل إنه ضمن مستوى عالياً من المشاركة مع الحكومة المركزية.

ويقول علي خميس، رئيس فريق العمل بالمشروع في البنك الدولي «ستنح هذه المشاريع إذا استطاعت عملية تحديدها وإعدادها تمكين المجتمعات المحلية التي تعيش في مناطق ريفية مخلخلة السكان وفقراء الحضر بمنحهم دوراً أكبر في اتخاذ قرارات تخص مستقبلهم.

وأضاف: سيأتي النجاح أيضاً من رفع مستوى المجتمعات المحلية إلى مستوى الشريك الكامل في التنمية، وهو ما سيعزز في النهاية من العقد الاجتماعي بين الدولة اليمنية ومواطنيها.»

وقدمت مجتمعات محلية من مختلف أنحاء البلاد مقترحات للقيام بمشاريع فرعية، وتشكلت وحدة مستقلة لإدارة المشروع بغرض إدارة المشروع كله ومراجعة الطلبات، وذلك في عملية تنتم بالشفافية تضمن التوزيع العادل للأموال على أكثر المجتمعات المحلية احتياجاً. وتم الاستعانة بالمقاولين المحليين، وفي حالات شبكات الصرف الصحي ومياه الشرب وتجميع المياه، تولت المجتمعات المحلية المسؤولية عن الصيانة والتشغيل.



وسييسد المشروع بعد توسعته الجهود الرامية إلى إضافة اللامركزية مع وجوده على المستوى القومي ويتوفير التدريب وبناء القدرات لتأهيل المناطق الريفية.

وتوظيف سيواصل المشروع بعد توسعته بحسب البنك الدولي، التعاقد مع المقاولين المحليين وتوظيف مواطنين من المجتمعات المحلية وإنشاء مشاريع فرعية كثيفة العمالة صغيرة النطاق ومدفوعة باعتباريات الطلب للمناطق الريفية قليلة السكان وكذلك المجتمعات الفقيرة في المناطق الحضرية.

وفي حين أن الأفراد سيستفيدون من فرص العمل

ويعتقد البنك الدولي أن يستفيد من مشروع الأشغال العامة كثيفة العمالة، الذي بدأ عام 2012 بمحة أولية قدرها 61 مليون دولار، نحو 1.3 مليون شخص يعملون في 382 مشروعاً فرعياً.

ويقول البنك انه مع إنشاء مشاريع فرعية إضافية ستجني المجتمعات الفقيرة في المناطق الريفية النائية باليمن منافع من تحسين الخدمات والبنية التحتية وزيادة فرص العمل.

تقرير / محمد راجح

كشفت البنك الدولي عن برامج تنموية تستهدف التنمية المحلية في اليمن من خلال تبني مشاريع كثيفة العمالة تستهدف المناطق النائية في مختلف محافظات الجمهورية.

ويرى البنك في أحدث تقرير له أن المشاريع كثيفة العمالة مفتاح التنمية المحلية في اليمن، للدور الذي تلعبه في جعل المجتمعات شريكة في التنمية وفي تحديد احتياجاتها من الخدمات والبنى التحتية وتقوية الروابط الوطنية من خلال تقوية العقد الاجتماعي بين الحكومة والمواطنين.

وأكد البنك الدولي أن مشاريع كثيفة العمالة التي تدار بواسطة قطاعات التنمية الاجتماعية مثل مشروع الأشغال العامة والصندوق الاجتماعي للتنمية قد تسهم في مكافحة البطالة وخلق شراكة مجتمعية فاعلة والتكيز على مكافحة الفقر وخلق فرص العمل، وجعل المجتمعات المحلية تشعر بالمسؤولية عن الإنجاز والمشاركة فيه.

وقد وافق مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي على منح 50 مليون دولار لتوسيع برنامج الأشغال العامة في اليمن. وبهذه المنحة تتعزز بلادنا الوصول إلى 1.3 مليون مواطن آخر، وذلك عن طريق تمويل ما لا يقل عن 300 مشروع فرعي جديد.

وسيستمر المشروع بعد توسعته في استخدام المقاولين المحليين وتعيين مواطنين من المجتمعات المحلية وإنشاء مشاريع فرعية كثيفة العمالة صغيرة النطاق ومدفوعة باعتباريات الطلب لقرى قليلة السكان وكذلك المجتمعات الفقيرة في المناطق الحضرية.

وتهدف المنحة لتوفير مزيد من الفرص الاقتصادية المطلوبة وتحسين إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، وذلك بالتزامن مع خطة الحكومة لتوسيع

نتائج المشاريع الفرعية

معدلات